العنف الأسري ضد المرأة في زمن جائحة كورونا(كوفيد 19 المستجد) وإجراءات الحجر المنزلي وحظر التجوال. تجربة المرأة الجزائرية انموذجا.

Domestic violence against woman in the time of the corona pandemic (new covid 19) home quarantine measures and curfews .The experience of Algerian woman as an example.

الدكتور: عبدالله جوزه

a abdallahdj@gmail.com

جامعة عمار ثليجي

بالأغواط.

ملخص:

هدف هذه الدراسة: هو استقصاء درجة استفحال ظاهرة العنف الأسري الممارس ضد النساء من حيث (الحجم، الموقع الجغرافي، طبيعة المتورط فيها(الفاعل، الضحية)، العوامل المساعدة على ذلك، الآثار...)، بالخصوص في الجزائر، في زمن انتشار الوباء العالمي كورونا (كوفيد 19 المستجد)، فضلا عن القيود التي فرضها من حيث الحجر المنزلي وحظر التجوال، من خلال مجمل النتائج التي خلصت إليها التقارير الدولية والوطنية.

تحقيقا لهذا المقصد العلمي استعانت الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل الأدب النظري السابق حول العنف الأسري ضد المرأة، فضلا على الوقوف على نتائج جملة من الدراسات الميدانية التي أجراها عدد من الباحثين المستقلين أو المنتمين لعدد من الهيئات الأكاديمية أو البحثية على مستوى عدد من دول العالم خلال انتشار جائحة كورونا(كوفيد 19 المستجد).

نتائج الدراسة: بالمجمل توصلت الدراسة إلى أن المرأة الجزائرية على اختلاف مكانتها الاجتماعية، الاقتصادية، والصحية كانت ضحية لعنف متعدد الأشكال، بالخصوص الممارس ضدها من قبل الشريك الحميم داخل البيت، والذي ترك عليها آثار متعددة الجوانب في كل مناحي حياتها الجسدية منها، النفسية والعقلية، والتي لا يمكن لها تجاوزها إلا بعد مرور سنوات من الزمن.

الكلمات المفتاحية: العنف الأسري ضد المرأة، جائحة كورونا(كوفيد 19 المستجد)، إجراءات الحجر المنزلي، حظر التجوال، المرأة الجزائرية.

Abstract:

The aim of this study is to investigate the degree of exacerbation of the phenomenon of domestic violence against women in terms of (size,geographical location , nature of involvement in the (perpetrator, victim) , contributing factors , and effects…..).especially, in Algeria in the time of the spread of corona pandemic (new covid 19) as well as, the restrictions imposed by it in terms of home quarantine and curfews, through all the findings of international an natural reports .

In achieving this scientific goal the study used the descriptive and analytical method by analysing previous theoretical literature on domestic violence against woman , as well as studying the results of a number of independent research of academic or

research bodies at the level of a number of countries of the world during the spread of corona pandemic (new covid 19).

Results of the study: overall the study concluded that Algerian woman regardless their social, economic , or health status, were victims of multiple forms of violence in particular practiced against them by their intimate partner inside the home which left multiple effects on them in all aspects of their physical life, including psychological and mental ,which they could not he passed it only after years of time had passed .
Key words: domestic violence against woman , home quarantine measures, curfew, Algerian women .corona pandemic (new covid 19)

المقدمة :

أدى قرار عدد من الدول بما فيها الجزائر القاضي بفرض إجراءات الحجر المنزلي وحظر التجوال لساعات طويلة خلال اليوم لأشهر عديدة خلال السنة الماضية والذي لا يزال مستمر إلى اليوم، منذ ظهور الوباء العالمي كورونا(كوفيد19) المستجد كاستراتيجية للحد من انتشاره ، إلى وضع الآلاف بل الملايين من النساء أمام احتمالية تزايد العنف المنزلي الممارس ضدهن من قبل الرجال بالخصوص الأزواج منهم.

إن تواجد أفراد الأسرة في مساحة مغلقة وضيقة في كثير من الحالات بالخصوص في دول العالم الثالث ولفترات طويلة يساعد على توتر العلاقات العائلية بينهم نتيجة الضغوط النفسية التي ولدها الوباء على نفسية الجميع، من حيث فقد العديد منهم لمصادر المعيشة، غلق فضاءات التسلية والترفيه، غلق المدارس والجامعات وفضاءات ممارسة الشعائر الدينية، فضلا على الصعوبات في المعيشة وغلاء الأسعار وقلة المعونات المادية والغذائية التي يتلقونها من قبل الدولة أو تخليها عنهم بالمرة وتركهم فريسة سهلة أمام هذا الفيروس الذي نال من عزيمة المواطن المغلوب على أمره بالمرة بالخصوص في دول العالم الثالث والعالم العربي بالتحديد والتي زات من وطأة معاناته لدرجة أوصلته إلى اليأس والإحباط بل لدرجة التفكير في إنهاء الحياة.

طبيعة هذا الوضع النفسي السلبي الذي أنتجه الوباء والقلق الصحي المتزايد الذي عاشه الجميع، وعاشه ويعايشه أفراد الأسرة يوميا بالخصوص النساء منهن في ظل الغياب التام بالتكفل بهذا الجانب من قبل الحكومات من خلال تقديم الرعاية الصحية النفسية لهم يجعل من مستوى الضغط لدى الجميع عال جدا بالخصوص لدى النساء منهن، والأكثر من ذلك يطلب منهن إبداء استجابة عالية لتلبية احتياجات الأسرة التي تزايدت لمستويات قياسية عن المستوى الطبيعي والذي لم تعهده المرأة من قبل بالخصوص في الدول العربية.

أصبحت المرأة خلال مدة الحجر المنزلي وحظر التجوال لا تتحمل فقط أعباء المنزل وتربية الأطفال، بل تتحمل أيضا تبعات الضغوط النفسية والاقتصادية والإجتماعية التي يعيشها كل أفراد الأسرة، فضلا على تحمل ضغوطها النفسية الخاصة بها والمتعلقة بالقلق من الإصابة بالوباء والخوف على حياتها وحياة أفراد أسرتها، الأمر الذي جعلها غير قادرة على الاستجابة لمطالب الكل بالشكل الذي يريدونه بالخصوص المطالب المتعلقة بالزوج، الشي الذي يجعلها عرضة لمختلف الممارسات التعنيفية من قبله والتي تتحدد في أشكال جسدية وجنسية ونفسية.

لقد أصبح المنزل يشكل المكان الأخطر على حياة النساء في ظل الحجر المنزلي وفرض حظر التجوال، وهو ما تفسره بيانات الأمم المتحدة حول المرأة الذي نشر نهاية سبتمبر الماضي، إذ أوضحت أن التدابير التي فرضها الحجر المنزلي أسفر على ارتفاع معدلات البلاغات والشكاوى حول قضايا العنف الأسري بنسبة 30% في فرنسا وقبرص و33% في سنغفورة و25% في الأرجنتين، كما أن الصين سجلت ارتفاعا في عدد حالات العنف خلال السنة الماضية وصل في بعض الأماكن بها إلى ثلاثة أضعاف المعدل العادي وذلك بعد أسابيع قليلة من فرض إجراءات العزل المنزلي الصارم من قبل الحكومة الصينية.

المنطقة العربية لا تمثل استثناء، بل أنها تملك أصلا سجلا حافلا في ممارسة مختلف أشكال التعنيف ضد المرأة حتى قبل فرض الحجر المنزلي من قبل السلطات المدنية أو العسكرية مخافة انتشار الوباء بين الناس، بدءا من العنف لأتفه الأسباب، مرورا بظواهر ختان الإناث، والاستيلاء على راتب المرأة العاملة وصولا إلى ما يعرف بجرائم الشرف والذي قد يحصل بسبب شائعة ترى الأسرة أنها مست بشرف الأسرة.

أدت جائحة كورونا إلى تفاقم العنف الممارس ضد المرأة في المنطقة العربية، فعلى سبيل المثال نبهت 30 منظمة مغربية في أفريل الماضي إبان الموجة الأولى من الوباء إلى أن المنزل أصبح يشكل مكان خطر على حياة كل النساء بالخصوص المتزوجات لما يتلقين من ممارسات تعنيفية خطيرة من قبل أزواجهن، داعية بالمناسبة السلطات القضائية إلى التحرك بصورة طارئة لتطويق هذه الآفة التي تزايدت بشكل مقلق خلال مدة الحجر في ظل غياب الرقابة القانونية وتكتم النساء على ذلك لأسباب مختلفة تحصر إجمالا في الخوف من العار الاجتماعي في حالة التبليغ أو الخوف على تفكك الأسرة والأطفال بالخصوص.

في تونس في دراسة صدرت عن مركز البحوث والتوثيق والإعلام حول المرأة، أكدت أن 78.1% من التونسيات تعرضن إلى عنف نفسي و41.2% تعرضن إلى عنف جسدي، و75.4 % تعرضن لعنف جنسي خلال انتشار جائحة كورونا سواء في البيت أو في الفضاءات العامة. كما أكد تقرير صدر عن هيئة الأمم المتحدة لشؤون المرأة أن وحدات المتابعة النفسية التابعة لوزارة الصحة النفسية سجلت ارتفاعا في عدد النساء اللواتي تعرضن لحالات قلق حادة واضطراب خلال انتشار الجائحة حيث بلغ الرقم 1269 متصلة أي ما يقارب 60.1% من المجموع العام للمتصلين.

في مصر في دراسة استطلاعية أجراها المجلس القومي للمرأة بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة في الفترة من 4 إلى 14 أفريل من العام 2020 والتي شملت 1518 امرأة أعمارهن من 18 سنة فأكثر حول تأثير الجائحة على العنف الواقع على المرأة من ناحية الزوج ذكرت 11% من الزوجات أنهن تعرضن بالفعل للعنف من قبل الزوج، وكانت أشكال العنف الممارس عليهن من قبله تتحدد في الضرب والإهانة اللفظية، كما أظهر الاستطلاع أن 33% منهن اعترفن بزيادة المشاكل الأسرية مع أزواجهن، في حين اعترفت 19% منهن بزيادة العنف الممارس بين مختلف أفراد الأسرة.

الجزائر كغيرها عاشت الظاهرة بقوة، الأمر الذي دفع بالعديد من الجمعيات الجزائرية وعدد كبير من الحقوقيين إلى دق ناقوس الخطر حول ظاهرة تزايد العنف المنزلي في ظل إجراءات الحجر المنزلي وحظر التجوال للوقاية من كورونا التي فرضته السلطات المدنية والتي تشددت في تطبيقه.

أكدت هذه الجمعيات بالخصوص أن العنف في الوسط الأسري الجزائري تفاقم بشكل رهيب خلال هذه الفترة ضد النساء، والأكثر من ذلك أنه سبب لهن العديد من المشاكل الصحية بالخصوص منها النفسية نتيجة توتر العلاقات بالخصوص بين الزوجين لأسباب في العديد من الحالات تعود إلى تبعات الجائحة على الأسرة بالخصوص في مسألة تأمين سبل العيش التي تأثرت بشكل غير مسبوق لدى عدد كبير من الأسر الجزائرية المعروفة بتدني المعيشة لديها بالمرة والتي زادتها الجائحة أكثر، إذا أصبحت مسألة تأمين لقمة العيش لأفراد الأسرة من قبل الرجل بالخصوص البطال منه أو العامل اليومي شبه مستحليه في ظل إجراءات الغلق الشامل التي لجأت إليها السلطات لكل المجالات بالخصوص الاقتصادية منها، الأمر الذي جعل فئة كبيرة من الأزواج يعيشون حالة عجز تام أمام هذه المسألة، فضلا عن الشعور بالمهانة أمام زواجاتهم نتيجة ذلك، والذي يؤدي في النهاية إلى زيادة الاحتقان بينهم، وبالتالي اللجوء إلى ممارسة العنف ضدهن كسبيل لتفريع المشاعر السلبية حول الذات التي وضعتهم فيها الجائحة.

في هذا الإطار تؤكد شبكة وسيلة للدفاع عن حقوق المرأة الجزائرية، أن الحجر المنزلي حول حياة النساء الجزائريات إلى جحيم حقيقي، إذ ارتفعت وتيرة العنف ضدهن، فيما ظهرت حسب ذات الشبكة حالات جديدة من العنف الممارس ضد المرأة الجزائرية لم تكن معروفة من ذي قبل، فضلا أن هذه الممارسة خلال الحجر المنزلي ضاعفت من المشكلة التي هي شبه ممارسة يومية في حياة الرجل الجزائري، وأوضحت الشبكة أنها تتلقى ما يقرب 10 مكالمات يومية خلال الحجر المنزلي وحظر التجوال من طرف معنفات، وأن الزوج هو الطرف الأكثر ممارسة للعنف ضدهن، خاصة منهم الذي يعانون ضغوط نفسية بسب تداعيات الجائحة عليهم بالخصوص في الجانب الصحي أو المالي.

<u>تأسيسا على ذلك تنطلق الدراسة من التساؤل الآتي:</u>

- بما أن معدلات العنف المنزلي الممارس ضد المرأة زادت في ظل إجراءات الحجر المنزلي وحظر التجوال إلى مستويات قياسية بل رهيبة والتي أقرتها مختلف البيانات الصادرة عن الهيئات الوطنية والدولية، نتيجة زيادة الضغوط الممارسة على أفراد الأسرة بالإجمال وعلى النساء بالخصوص بسبب المكوث لفترات طويلة في البيت، وبسبب حالة عدم الاستقرار النفسي والآثار الاقتصادية السلبية على الجميع. فماهي درجة تفاقم الظاهرة في الأسرة الجزائرية خلال هذه الفترة، وما طبيعة الآثار التي تركها نوع التعنيف الممارس عليها(جسدي ، نفسي، عقلي)، وما هي طبيعة الإجراءات الحمائية التي وفرتها الدولة للتصدي لهذه الظاهرة بالخصوص في ظل الجائحة ودرجة امكانيتها في الحفاظ على الصحة النفسية والعقلية والبدنية للمرأة المعنفة؟.

بناء على ذلك تطرح الدراسة التساؤلات الجزئية التالية:

- ما طبيعة المرأة المعنفة داخل الأسرة الجزائرية(النفسية، الصحية، والمادية)؟.
- ماهي طبيعة أعمار المرأة المعنفة في الأسرة الجزائرية؟.
- ما طبيعة العنف الممارس على المرأة الجزائرية داخل الأسرة(نفسي، جسدي، أو جنسي)
- ما طبيعة الرجل المعنف لها(النفسية، الصحية، المادية) وما طبيعة العلاقة التي تربطها به؟.
- ما طبيعة الآثار التي تركها نوع التعنيف الممارس عليها(جسدي ، نفسي، عقلي)؟.
- ما طبيعة الإجراءات الحمائية التي وفرتها الدولة للتصدي لهذه الظاهرة بالخصوص في ظل الجائحة ودرجة امكانيتها في الحفاظ على الصحة النفسية والعقلية والبدنية للمرأة المعنفة؟.

تبعا لهذه الأسئلة تم وضع الفرضيات التالية للدراسة:

الفرضية العامة:

- إن من المرجح أن يتزايد تعرض المرأة بالخصوص الجزائرية منها إلى العنف الأسري أثناء جائحة كورونا وفرض القيود على الحركة والتجوال، وإن من المرجح كذلك أن يترك ذلك العنف الممارس عليها آثار جمة لا يمكن تجاوزها بسهولة من قبلها حتى بتلقي المساعدة والخدمات الضرورية من قبل الهيئات المختصة.

الفرضيات الجزئية:

- إن من المرجح أن النساء الأكثر عرضة للممارسة العنف ضدهن داخل الأسرة الجزائرية خلال الجائحة هن الأكبر سنا وذوات الإعاقة، والماكثات في البيت، والمراهقات والفتيات غير المتزوجات، المهمشات أصلا في البيت حتى قبل حلول الجائحة.
- إن من المرجح أن يكون المعتدي على المرأة داخل الأسرة الجزائرية في العادة من الشريك الحميم للمرأة أو أحد الأقرباء لها.

- إن من المحتمل أن يكون تعطيل سبل العيش والقدرة على كسب القوت سيما في صفوف الرجال الذين يمارسون أعمال غير مأجورة ورسمية أحد العوامل المسببة لممارسة الرجل للعنف ضد المرأة داخل الأسرة الجزائرية.
- إن من المحتمل أن يترك العنف الممارس على المرأة داخل الأسرة الجزائرية آثار عميقة على نفسيتها بالخصوص والتي لا يمكن تجاوزها من قبلها بسهولة.
- إن من المحتمل أن الإجراءات الحمائية التي أقرتها الدولة للحد من انتشار الظاهرة خلال تفشي الوباء لم تعمل بالشكل الكاف في توفير الحماية الكافية لها من التعرض للعنف الممارس عليها داخل الأسرة في ظل الحجر المنزلي وفرض القيود على التجوال.

هدف الدراسة: تهدف الدراسة الحالية إلى:

- تنبيه الرأي العام بالعموم والمختصين في مجال حقوق الإنسان في الداخل بالخصوص إلى صور العنف الأسري الذي تعرضت إليه المرأة الجزائرية وشدته وتكراره خلال فترة جائحة كورونا وتداعيات إجراءات الحجر المنزلي وقيود حظر التجوال التي لجأت إليها السلطات الحكومية في الجزائر للحد من انتشار الوباء.
- تنبيه الرأي العام بالعموم والمختصين في مجال حقوق الإنسان بالخصوص في الداخل إلى السياق العام والأسباب الهيكلية الممهدة لممارسة العنف ضد المرأة بالخصوص خلال هذه الأزمة أو خلال مختلف الأزمات التي يمكن أن تضرب البلد، فضلا عن تفاقمها خلال إجراءات الحجر المنزلي وقيود حظر التجوال التي يمكن أن تلجأ إليها السلطات في الحد من تداعياتها المختلفة.
- تنبيه الرأي العام بالعموم والمختصين في مجال حقوق الإنسان في الداخل بالخصوص إلى عواقب ممارسة العنف ضد المرأة بالخصوص في حالات الإغلاق الشامل والعزلة المميتة التي يمكن أن تفرض على الجميع بالخصوص النساء منهن والتي تعمل على فصلهم عن المحيط الخارجي كما حدث خلال فترة انتشار جائحة كورونا.
- العمل على توفير بيانات دقيقة وممثلة قدر الإمكان على حجم الظاهرة على المستوى الوطني خلال انتشار الجائحة لمساعدة صناع القرار على صياغة تدخلات مباشرة وسريعة لمناهضتها في قادم الأيام في ظل استمرار الجائحة، أو في قادم الأزمات على اختلافها التي يمكن أن تضرب البلد.
- العمل على دفع الحكومة إلى وضع أطر فعالة غير تلك الموجودة اليوم في رصد الظاهرة في الواقع في قادم الأيام ما دامت الجائحة مستمرة، أو في قادم الأزمات على اختلافها، خصوصا عند لجوئها إلى إجراءات الغلق الشامل ، والتي تمكن من التواصل المباشر مع

النساء وتمكينهن من الإبلاغ عن طبيعة معاناتهن من العنف الذي يمارس عليهن داخل الأسرة، فضلا على امكانية تقديم مختلف الاستشارات وخدمات الدعم النفسي والاجتماعي لهن عن بعد.

- العمل على دفع الحكومة إلى وضع خطط استراتيجية وطنية فعالة للتأهب لمواجهة الظاهرة وقت حدوثها في قادم الأزمات الأخرى، وليس الاكتفاء بمعالجتها عند التفرغ لها.
- العمل على دفع الحكومة إلى تبني استراتيجية وطنية تعمل على توفير وضمان وتلبية الاحتياجات الخاصة بالمرأة على اختلافها في ظل انتشار الكوارث والأزمات للحيلولة دون وقوعهن تحت التهديد والعنف الذي يمكن أن يمارس عليهن داخل الأسرة.
- العمل على دفع الحكومة إلى وضع استراتيجية وطنية تكفل استفادة النساء المعنفات من مختلف الفئات العمرية بالخصوص أثناء الأزمات والكوارث من نظم الحماية القانونية والإجتماعية والصحية على حساب الدولة.
- العمل على دفع الحكومة إلى التشدد في إصدار أحكام عقابية مغلظة في حق المتسببين في تعنيف المرأة بالخصوص في حالات الكوارث والعزل الشامل.

أهمية الدراسة: تعمل الدراسة الحالية على التأكيد:

بما أن ممارسة العنف ضد المرأة يكاد يكون ممارسة يومية في عدد من المجتمعات بالخصوص منها العربية، وتزيد معدلات انتشاره أكثر في حالات الأزمات والأوبئة التي يمكن أن يمر بها أي مجتمع، نتيجة ضعف الدولة في الإستجابة لها في تلك الظروف، فضلا على عدم قدرتها في تقديم مختلف الخدمات الأساسية الضرورية التي يمكن أن تعمل على حماية وسلامة وعافية المرأة.

وبما أن انتشار وباء كورونا كما هو معلوم ترك الأثر السلبي على الجميع بالخصوص مع فرض إجراءات الحجر الصحي وقيود حظر التجوال من قبل العديد من الحكومات والدول، وعمل على المساهمة في زيادة مستويات العنف الممارس ضد المرأة على اختلاف أشكاله، بسب مجمل الضغوط التي أنتجها على أفراد الأسرة (الاقتصادية، النفسية، والإجتماعية) والتي وضعتهم في خطر مستمر للتعرض لممارسة العنف ضدهم بالخصوص النساء منهن داخل البيت.

جاءت هذه الدراسة لتأكد أن من مسببات انتشار الظاهرة خلال هذه الجائحة وتفاقمها إلى المستويات القياسية حسب شهادات المنظمات المهتمة الوطنية منها والدولية، هو غياب الدولة عن الميدان خلال هذه الجائحة وانشغالها بمراقبة إجراءات فرض الحجر المنزلي وقيود حظر التجوال، دون التكيف مع التحديات التي أفرزتها الجائحة والتي مست المواطن في كرامته بالخصوص المرأة التي وجدت نفسها من غير سند في غالب الأحيان والذي يعمل على توفير مختلف الخدمات الأساسية المتعلقة بها من حيث الصحة والعدالة والخدمات الإجتماعية التي تحول دون وقوعها تحت أي استغال أو إساءة بالخصوص داخل البيت.

المعالجة المنهجية للموضوع: اتبعت الدراسة المنهج الوصفي، الذي من خلاله تم مراجعة وتحليل محتوى الأدب النظري والدراسات السابقة الخاصة بموضوع العنف الأسري، خاصة ما تعلق منها بالعنف الأسري الممارس ضد المرأة ، بغية صياغة إطار للتفكير والتدقيق في وضعية النساء ضحايا العنف الأسري بالخصوص في الحالات الطارئة والمستجدة كما هو حاصل خلال تفشي وباء كورونا وتداعياته المختلفة من فرض للحجر المنزلي وتقييد للحركة، حتى يكون بمثابة مقترح استرشادي تهتدي به الحكومة بالخصوص خلال قيامها بمهامها الوظيفية أثناء عملية إدارة الأزمة الوبائية الحالية أو خلال الأزمات المستجدة مستقبلا على اختلاقها، لتحقيق استجابة فعالة في الميدان تعمل على الحد من تفشي ظاهرة العنف الأسري الممارس ضد النساء بالخصوص خلال الأزمات والكوارث على اختلافها، وتعمل أيضا على الحفاظ على صحة المرأة البدنية والنفسية وسبل عيشها ورفاهيتها خلال تواجدها واستمراها.

الأدب النظري حول الموضوع:

1- تحديد مفاهيم الدراسة:

1-1 المفهوم الاصطلاحي للعنف الأسري ضد المرأة:

تعرف منظمة الأمم المتحدة العنف الأسري ضد المرأة على أنه" العنف الذي تواجهه المرأة من قبل الرجل في الأسرة وهو من الحالات الواضحة لنقص الحقوق الإنسانية للمرأة أو بالأحرى نقص حقوق الانسان"**(1)** ويعرف من قبل اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف المنزلي ومكافحتهما الصادر بتاريخ 2011/5/11 بإسطنبول على أنه" كافة أعمال العنف الجسدي أو النفسي أو الجنسي أو الاقتصادي الذي يقع ضمن الأسرة أو المنزل أو بين الزوجين أو العشيرين السابقين أو الحاليين، بصرف النظر عن كون الجاني يقيم مع الضحية أو كان يقيم معها"**(2)**

1-1-1 التعريف الإجرائي للعنف الأسري ضد المرأة:

تنظر الدراسة للعنف الأسري ضد المرأة على أنه كل فعل عنيف يقع في إطار الأسرة قائم على أساس النوع يقوم به أحد أفراد الأسرة الذكور(أب، أخ، زوج، ابن....) بما له من سلطة أو ولاية أو علاقة بالمرأة، دون مبرر مقبول ضدها في حياتها الخاصة سواء كانت (أم، أخت، زوجة، ابنة...) وينجم عنه أذى أو معاناة جسمية أو نفسية أو كليهما معا.

يستفاد من التعريفات السابقة حول مفهوم العنف الأسري ضد المرأة على أنه:

- العنف الموجه ضد النساء سواء كن بنات ، أخوات، أو أمهات، أو زوجات من قبل أحد أفراد الأسرة، سواء كان الأب، أو الأخ، أو الزوج.
- سلوك يصدره الرجل من أفراد الأسرة صوب المرأة ينطوي على اعتداء عليها بدرجة بسيطة أو شديدة بشكل متعمد، أملته مواقف العنف أو الاحباط أو الرغبة في الانتقام، لإجبارها على

إتيان أفعال معينة أو منعها من إتيانها، والذي قد يترتب عليه إلحاق أذى بدني أو نفسي أو كليهما بها.

- شكل من أشكال الاستخدام غير الشرعي للقوة من قبل الرجل داخل الأسرة ضد المرأة قصد قهرها أو اخضاعها بصورة لا تتفق مع حريتها وإرادتها الشخصية ولا تقرها القوانين.
- كل فعل عنيف معنوي سواء باللفظ أو الفعل بالإكراه(الشروع أو الفعل) أو الاستغلال الجنسي للمرأة بأي صورة يمارس عليها من قبل أحد أفراد الأسرة.
- كل فعل معنوي يؤدي إلى إلحاق أضرار نفسية بالمرأة بما في ذلك السب والقذف والتهديد والإكراه والتخويف يمارس عليها من قبل أحد أفراد الأسرة.
- كل فعل عنيف معنوي يؤدي إلى حرمان المرأة داخل الأسرة من قبل أحد رجال الأسرة من حقها أو حريتها في التصرف في ذاتها أو فيما تملك بقصد الإضرار بها.

2-1 المفهوم الاصطلاحي للحجر المنزلي:

ينظر للحجر المنزلي على أنه" تقييد وعزل الأفراد الأصحاء عن بقية السكان بالخصوص المرضى منهم بفيروس كورونا(كوفيد 19 المستجد)، فضلا على رصد أعراض واكتشاف حالات الإصابة بالمرض مبكرا" **(3)**، وينظر إليه كذلك على أنه" وسيلة لمنع المزيد من الأفراد من تعريض أنفسهم وغيرهم لخطر الإصابة بالوباء، من خلال إلزامهم اختياريا أو إجباريا بالبقاء بالمنزل لفترات محددة تحددها الجهات المختصة خلال اليوم أو الأسبوع، وذلك لمنع انتقال المرض إلى نطاق مجتمعي أوسع"**(4)**

1-2-1 التعريف الإجرائي للحجر المنزلي:

تنظر الدراسة لمفهوم الحجر المنزلي على أنه وسيلة وقائية استباقية تلجأ إليها الدول والحكومات بغرض منع تعرض المزيد من الأفراد لمخاطر الإصابة بالفيروس، فضلا على منع انتقال المرض إلى نطاق مجتمعي أوسع، بالإضافة إلى التقليل من تكاليف المواجهة.

يستفاد من المفاهيم السابقة حول مفهوم الحجر المنزلي أنه يعني:

- تقييد أنشطة الأشخاص غير المرضى بهدف رصد حالات وأعراض الفيروس مبكرا.
- تقييد حركة الأشخاص داخل البيت من استخدام وسائل النقل العامة أو سيارات الأجرة، وإذا تطلب الأمر ذلك وجب الحصول على رخصة استثنائية بقيود صحية تمنحها جهات مختصة بذلك.
- تقيد حركة الأشخاص المعزولين في البيت من حضور أية تجمعات سواء كانت تتعلق بالعمل أو الدراسة أو الحياة الإجتماعية أو الأسرية أو حتى المتعلقة بالمناسبات الدينية.
- تقييد الأشخاص المعزولين في البيت من التواجد المشترك في حيز مكاني واحد داخل البيت مع تقيدهم بإجراءات التباعد الجسدي التي لا يجب أن تقل عن متر ونصف المتر على الأقل.

- تقييد الأشخاص المعزولين في البيت من امكانية استقبال الضيوف.
- تقييد الأفراد المعزولين في البيت بالحد من الاتصال مع الآخرين في البيت بالخصوص من الذين يعانون من أحد أعراض الوباء قبل التشخيص أو بعده.
- تقييد الأفراد المعزولين في البيت بضرورة الالتزام بإجراءات الوقاية من المرض من خلال استخدام القفازات والقناع في حالة التعامل المباشر مع أحد أفراد الأسرة الذي تظهر عليه أعراض المرض قبل أو بعد التشخيص.
- تقييد الأفراد المعزولين داخل البيت باستخدام أدوات خاصة بهم سواء في تناول الطعام أو التنظيف.
- تقييد الأفراد المعزولين داخل البيت بضرورة الاستخدام الأمثل لمجمل التدابير الصحية المنزلية التي توصي بها مختلف الجهات المدنية أو الصحية.

1-3 المفهوم الاصطلاحي لحظر التجوال:

ينظر إليه على أنه "إلزام قانوني لفئة من الناس أو كل الناس حسب الحالات بالمكوث في البيت في مناطق محددة وفي أوقات معينة بداعي الطوارئ الطبيعية أو الصحية أو الأمنية من أجل الحفاظ على سلامتهم"**(5)** كما يعرف على أنه" منع تواجد الأفراد في الطرق والساحات العامة أو في أي مكان آخر خارج المنازل خلال ساعات معينة لأسباب صحية أو أمنية، وهو لا يختص بشخص واحد، بل هو عام يشمل جميع الأفراد في بلد معين، بخلاف الإقامة الجبرية التي تعد عقوبة، وهي من بدائل السجن، ولا يعاقب بها إلا المحكوم عليه بسبب جرم ما ، بخلاف منع التجوال، إذ أن المشمولين به لم يتركبوا جرما، ولا يعد في حقهم عقوبة، بل يفرض عليهم للحفاظ على سلامتهم"(6)

1-3-1 التعريف الإجرائي لحظر التجوال:

تنظر الدراسة لمفهوم حظر التجوال على أنه تدبير وقائي تلجأ إليه سلطات بلد ما في إلزام الناس قهرا في البقاء في المنازل بين ساعات محددة في اليوم ، وعادة ما يكون خلال الليل من أجل الحفاظ على سلامتهم كما حدث خلال تفشي وباء كورونا (كوفيد 19 المستجد).

يستفاد من المفاهيم السابقة حول مفهوم حظر التجوال الآتي:

- إلزام السلطات المدنية أو الأمنية الأشخاص كافة في بلد ما أو في مناطق محددة فيه قهرا بالبقاء في المنازل بين ساعات محددة من اليوم.
- تقييد حرية الأفراد خارج المنزل إلا بقرارات استثنائية محددة ومحدودة لعدد من الأشخاص.
- تقييد حرية الأفراد في التجمع خارج المنازل لفترات محددة خلال اليوم.
- تدبير استثنائي تلجأ إليه السلطات داخل بلد ما كاستجابة لتهديد معين قد يكون وبائي محتمل الحدوث أو حقيقيا، للحفاظ على سلامة الأفراد أو منع تعرضهم له.

بذلك نلاحظ أن حظر التجوال يشمل كل من الحجر المنزلي والحجر الصحي إذ يعمل على:

- فصل الأفراد الأصحاء كرها عن الأفراد المصابين من قبل السلطات الصحية لأجل الحفاظ على سلامتهم من التعرض لأي وباء محتمل أو حقيقي كما هو حاصل خلال فترة انتشار وباء كورونا (كوفيد 19 المستجد)، فضلا على مراقبة الأعراض والتعرف المبكر على الإصابات الجديدة لفترات زمنية وأماكن محددة وهو ما يهدف إليه مفهوم الحجر المنزلي.
- فصل الأفراد المرضى بالوباء كرها كما هو حاصل خلال انتشار وباء كورونا (كوفيد 19 المستجد) بعد التأكد من إصابتهم به عن الأفراد الأصحاء في المراكز الطبية الخاصة التي تعدها السلطات أو في المنازل بعد أخذ الموافقة من السلطات إذا توافرت فيها الشروط المناسبة من أجل منع انتشاره وهو ما يهدف إليه مفهوم الحجر الصحي.

1-4 المفهوم الاصطلاحي لفيروس كورونا(كوفيد19 المستجد):

يعرف فيروس كورونا على أنه" سلالة واسعة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان، ومن المعروف أن عددا من فيروسات كورونا تسبب لدى البشر أمراض تنفسية تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخامة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس) والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة(سارس) وسبب فيروس كورونا المكتشف مؤخرا مرض كوفيد 19" **(7)** ويعرف كذلك على أنه " الاسم الذي أطلقته منظمة الصحة العالمية المسبب لمرض الالتهاب الرئوي الحاد والمعروف باسم كرورنا والذي أعلنته منظمة الصحة العالمية جائحة عالمية، يؤثر المرض على الناس بشكل مختلف، حيث تظهر معظم الحالات أعراضا خفيفة، خاصة عند الأطفال والشباب، ومع ذلك فإن بعض الحالات يمكن أن تظهر بشكل حاد وخطير، حيث يحتاج 20% من المصابين للرعاية الطبية في المستشفى"**(8)**

1-4-1 التعريف الإجرائي لفيروس كورونا(كوفيد 19 المستجد):

تنظر الدراسة إلى مفهوم فيروس كورنا على أنه فيروس ضمن سلالة من فيروسات كورونا، ظهرت أول أنواعها سنة 2003/2002 وسمي بوباء متلازمة الالتهاب الرئوي الحاد (سارس) وفي سنة 2012 انتشرت السلالة الثانية منها سميت بمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية(مارس)، وتعد فيروسات الكورونا حيوانية المنشأ، وهي قادرة على الانتقال من الحيوان إلى الإنسان، ومن ثم تنتقل العدوى من إنسان إلى آخر.

يستفاد من التعريفات السابقة حول مفهوم فيروس كورونا الآتي:

- أنه مرض معدي لا يميز بين الجنس والعمر.
- له جملة من الأعراض تتراوح بين الأقل شيوعا والمتمثلة في الإحساس بالحمى والإرهاق والسعال الجاف، والأعراض الأكثر شيوعا والمتمثلة في الإحساس بالآلام والأوجاع الحادة، مع الشعور بالاحتقان في الأنف والسعال والتهاب الحلق والإسهال، مع فقدان حاسة الذوق أو الشم.

- ينتشر بشكل أساسي عن طريق القطيرات التنفسية التي يفرزها المصاب بالفيروس في الهواء بالخصوص عند السعال.
- يصيب الأشخاص الأكبر سنا بشكل كبير، فضلا عن المصابين بالأمراض المزمنة كالمصابين بأمراض القلب، أمراض الكلى، وأمراض التنفس.

2- حجم الظاهرة:

تشير مجمل التقارير الصادرة عن عدد من المنظمات الدولية والوطنية المهتمة بشؤون المرأة، أن ظاهرة العنف الأسري ضد المرأة قد تزايدت بشكل رهيب في كل دول العالم بلا استثناء ولو بفوارق متباينة خلال فترة ظهور وانتشار جائحة كورونا وفرض قيود الحجر المنزلي وإجراءات حظر التجوال من قبل العديد من الدول والحكومات كاستراتيجية وقائية للحد من تفشي الوباء بالخصوص خلال الأشهر الأولى.

في تقرير صادر عن الأمم المتحدة حول العنف الأسري ضد الإناث أشار إلى أن 243 مليون امرأة وفتاة تعرضن لأشكال العنف الأسري والتحرش الجنسي والإساءة خلال الأشهر الاثنا عشر الماضية من العام 2020، وأوضح هذا التقرير أن هذه الأشكال من العنف تضاعفت منذ بداية تفشي فيروس كورونا الجديد، وبدء دول العالم بالأغلب بتطبيق إجراءات الإغلاق والحجر المنزلي والصحي، خصوصا منذ منتصف بداية شهر مارس الماضي، ففي فرنسا على سبيل المثال يشير التقرير أن نسبة الزيادة في ممارسة العنف الأسري ضد المرأة منذ إجراءات الإغلاق في مارس الماضي بلغت ما يقارب 30% وفي ذات الشهر بلغت في كل من الأرجنتين إلى 25% وفي قبرص إلى 30% وفي سنغافورة إلى 33%.**(9)**

وفي تقرير لمنظمة الصحة العالمية بعنوان كوفيد 19 والعنف ضد المرأة أكد أن إقليم الشرق الأوسط يأتي في المرتبة الثانية على مستوى العالم من حيث انتشار العنف الأسري ضد المرأة خلال هذه الفترة بالذات بعد عدد من دول القارة الأسيوية التي تتقدمهم الصين، إذ سجل هذا الإقليم زيادة عن المعدل الطبيعي تراوحت بين 50 %إلى 60% بناء على مكالمات الاستغاثة التي تجريها النساء عبر الخطوط الساخنة لمنظمات المرأة.

وفي دراسة ثانية أجرتها إحدى المؤسسات المهتمة بشؤون المرأة في بنغلاديش توصلت إلى أن هناك 4249 امرأة تعرضت للعنف الأسري خلال شهر أفريل من العام الماضي، من بينهن 1672 امرأة تعرضن للعنف الأسري لأول مرة في حياتهن. كما أفادت دراسة أخرى أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية ما بين 11 مارس و3 ماي من العام 2020، بعنوان تفاقم عنف الشريك الحميم في أثناء كوفيد 19، ارتفاع معدل عنف الشريك الحميم المصاحب بوقوع إصابات أكثر خطورة، إذ بالرجوع لنتائج الفحوصات بالأشعة في مركز طبي كبير في الولايات المتحدة الأمريكية تؤكد هذه الدراسة

خلال هذه الفترة تم تسجيل 28 إصابة خطيرة بينها 5 انتهاكات جسمية، مقابل 16 إصابة خطيرة سجلت بالمجمل من عام 2017 إلى 2019.**(10)**

في الجزائر وفي ظل غياب الأرقام الرسمية، تؤكد عديد من الجمعيات الحقوقية المهتمة بشؤون المرأة، أن ظاهرة العنف الأسري ضد المرأة في الجزائر زادت واتسعت في ظل إجراءات الحجر المنزلي وحظر التجوال للوقاية من كورونا، وأن حالة النساء في تدهور مستمر بالخصوص من الجانب النفسي نتيجة توتر العلاقات العائلية بالخصوص مع الأزواج.

في هذا الصدد تكشف هذه الجمعيات الحقوقية أن النداءات المستمرة من قبل النساء المعنفات داخل الأسرة الطالبات للنجدة فاقت كل تصور خلال هذه الفترة، فعلى سبيل المثال تؤكد ممثلة شبكة وسيلة للدفاع عن حقوق المرأة أن الحجر المنزلي حول حياة بعض من النساء الجزائريات إلى جحيم بعد أن أصبحن عرضة للتعنيف الجسدي والنفسي، مشيرة إلى أن الشبكة تستقبل ما معدله 70 مكالمة أسبوعية من نساء يشتكين تعرضهن إلى التعنيف الأسري بالخصوص من قبل أزواجهن، وإن كان الرقم لا يعبر عن العدد الحقيقي بسبب تكتم عديد من النساء عن الأمر كما تعودن كل مرة حتى قبل حلول هذه الجائحة لأسباب متعددة كما تؤكد.**(11)**

3- أسباب الظاهرة:

يجمع العديد من المهتمين بظاهرة العنف الأسري ضد المرأة من إخصائيين ومنظمات مهتمة بشؤون المرأة، أن تضاعف معدلات الاعتداء على المرأة في المنزل من قبل الرجل بالخصوص خلال جائحة كورونا (كوفيد 19 المستجد) أفرزته عديد من العوامل منها ما يتعلق بإجراءات الحجر المنزلي وحظر التجوال الذي ألزم الأفراد بالمكوث في المنزل لساعات طويلة في البيت، ومنها ما يختص بالوضع الاقتصادي الذي تدهور بالنسبة للعديد من الأسر بالخصوص منها الفقيرة والمعدومة، فضلا عن ذلك المخاوف الأمنية والصحية التي أفرزها الوباء على نفسية العديد من الأفراد إذ خلال هذه الفترة تدهورت الصحة النفسية للعديد من الأفراد وجعل من استجاباتهم الانفعالية والسلوكية تحت رحمة تداعيات هذا الوباء بالخصوص المتعلقة منها بظروف المعيشة.

- لقد شكلت الضغوط الاقتصادية والإجتماعية التي جاءت نتيجة العزل المنزلي والصحي لفترات طويلة أرضية خصبة لتفاقم حالات العنف الأسري الممارس ضد المرأة بكل أشكاله، نتيجة الظروف القاهرة التي بات عليها عدد كبير من الأزواج بالخصوص نتيجة فقدانهم لمناصب العمل، فضلا على تدهور القدرة الشرائية لهم مع ارتفاع متطلبات الحياة العائلية، الشيء الذي مهد لهم الطريق كحتمية وإن كانت غير مبررة لممارسة العنف ضد المرأة. في هذا الصدد أوضحت الأمم المتحدة أن عدد كبيرا من الأفراد قد فقدوا وظائفهم خلال هذه الفترة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال بلغ عدد الذين فقدوا مناصبهم إلى حدود 22 مليون شخص في حين ارتفعت معدلات العاطلين عن العمل في إسبانيا إلى نحو 3.9 مليون شخص.**(12)**

- شكل الحظر المنزلي وحظر التجوال الذي فرضته العديد من الحكومات والدول بؤرة ملائمة كذلك لتزايد الظاهرة بأرقام مخيفة ومرعبة، إذا أنه من المتعارف عليه أن التجمعات العائلية دائما ما تكون المكان الأمثل لممارسة العنف بين أفراد الأسرة حتى في المناسبات السعيدة والاحتفالات، ما بالك عندما تكون في الظروف الطارئة كالتي أملتها الجائحة والتي ألزمت الجميع بالمكوث في البيت لساعات طويلة على مدار اليوم والأسبوع. فقد أكدت العديد من الدراسات أن ارتفاع معدلات العنف الأسري بالخصوص الممارس ضد المرأة يزداد عندما يكون أفراد الأسرة مجتمعين في ظروف إرغاميه لفترات من الزمن، وبالتالي من غير المتوقع أن يؤدي الحظر الناجم عن الجائحة إلى نتائج مختلفة، بل أن العديد من الباحثين يرجحون أن الإغلاق الشامل أو الجزئي يمثل بيئة مهيأة لممارسة ما أطلقوا عليه اسم الإرهاب الحميم.
- شكل التباعد الإجتماعي بين الأفراد الذي أملته إجراءات محاصرة الوباء سبيل آخر لتفشي الظاهرة، إذا عمل هذا المؤشر على عزل المرأة المعنفة داخل البيت عن تلقي أي دعم رسمي أو شخصي في مواجهتها لهذا السلوك الذي يمارس عليها من قبل رجال الأسرة بالخصوص الزوج أو الشريك الحميم.**(13)**
- فضلا عن ذلك شكل حرمان الضحية من الوصول إلى وسائل الاتصال لطلب المساعدة من قبل الهيئات الحكومية أو المدنية المعنية بالأمر من قبل الشريك بالخصوص، أحد الأسباب الهامة التي دفعت بالشريك إلى التمادي في ممارسه عنفه ضد المرأة لعلمه المسبق أن أجهزة الدولة وهيئات المجتمع المدني منشغلة في التفكير في طبيعة الآليات الوقائية التي من شأنها أن تحد من انتشار الوباء، وبالتالي هو في سعة من أمره في ممارسة هذا الفعل مادام بعيد عن أعين الملاحقة القانونية والقضائية.
- زيادة أعباء الرعاية والتربية وإدارة المنزل على كاهل المرأة خلال هذه الفترة في ظل غلق المدارس والجامعات، أمر من شأنه أن يضع المرأة في تحدي صعب لمواجهة هذه المتطلبات المستجدة والمتزايدة كل يوم، والذي من شأنه أن يزيد التوتر والقلق لديها إلى مستويات مرتفعة، وبالتالي احتمالية المواجهة مع الشريك واردة بنسب عالية، ومن ثم تصبح مجال مفتوح ووارد لممارسة العنف ضدها بالخصوص البدني والنفسي.
- تراجع الأطر القانونية والقضائية المختصة لحماية المرأة وضحايا العنف المنزلي، بسبب انشغال هذه الأجهزة بكيفيات السهر على تطبيق إجراءات الحجر المنزلي وقيود حظر التجوال المفروضة من قبل السلطات الحكومية والأمنية.
- إذا ما تم اسقاط ذلك على وضع المرأة الجزائرية نجد أن هذه العوامل كانت أشد وطأة عليها بالخصوص، إذ خلال الجائحة العديد من الرجال خاصة أولئك الذين يمارسون التجارة الموسمية أو الذين يعملون لدى الخواص قد فقدوا أعمالهم وبالتالي فقدوا لقمة عيشهم مما ولد لديهم العديد من

الضغوطات النفسية كانت المرأة متنفسهم الوحيد ووسيلتهم للتخفيف عن آثار الظروف النفسية الصعبة التي يمرون بها، فضلا أن فترة الحجر المنزلي التي أقرته السلطات بعد تفشي الوباء والتي ألزمتهم بالمكوث في البيت وهو أمر لم يتعودوا عليه من قبل كانت سببا في تحول العنف اللفظي والنفسي الذي اعتادوا ممارسته ضد المرأة قبل الجائحة إلى عنف جسدي أكبر وصل في عدد من المرات إلى القتل.

4- أشكال العنف:

المسجل خلال هذه الفترة أن العنف الممارس ضد المرأة تنوع بين العنف الجسدي والنفسي والجنسي والعنف الاقتصادي.

قبل أن نستعرض أهم مظاهر كل نوع وجب التذكير بمفاهيم كل نوع:

العنف الجسدي: يعتبر أكثر أنواع العنف الأسري ممارسة ضد المرأة وضوحا، ذلك لإمكانية ملاحظته واكتشافه، نظرا لما يتركه من آثار وكدمات ورضوض على الجسم، وتتمثل مظاهر العنف الجسدي والإساءة البدنية للمرأة في عدة صور منها: الضرب باليد، الضرب بالأرجل، الضرب بأداة صلبة، القذف بأشياء صلبة، الدفع بعنف، العض، الخنق، البصق، الدهس، المسك بعنف، شد الشعر، الحرق بالسجائر، التهديد بالسلاح....

العنف النفسي: يصاغ هذا النوع في شكل إيذاء نفسي أو لفظي، والهدف منه إلحاق الأذى المعنوي بالمرأة، والتسبب في معاناة نفسية لها، ويعتبر من أخطر أنواع العنف لأنه غير محسوس ولا يترك آثار مادية واضحة، وبالتالي يصعب إثباته والاعتراف بوجوده من الناحية القانونية، وتتمثل آثار العنف النفسي في: الهجوم اللفظي مثل السخرية، التحرش اللفظي، إطلاق الألقاب التي يقصد بها اشعار المرأة بعدم الكفاءة بغرض ابقائها تحت السيطرة، التهديد اللفظي بالاعتداء أو التعذيب، التهديد المتكرر بالهجر أو الطلاق، تخريب الممتلكات الشخصية للمرأة.**(14)**

العنف الاقتصادي: يتخذ هذا النوع من العنف أيضا شكلا ماديا من خلال: منع المرأة من الوصول إلى مواردها المالية، إجبار المرأة العاملة على تسليم مرتبها للرجل، استعمال وصرف راتب المرأة دون إذنها أو علمها من قبل الرجل، الاستيلاء على ممتلكات المرأة الشخصية، عدم الانفاق عليها وحرمانها من احتياجاتها الضرورية كالملبس والأكل....

العنف الجنسي: إضافة إلى كل أشكال العنف السابقة يسلط على المرأة داخل البيت بالخصوص من قبل الشريك الحميم نوع خاص من العنف يتحدد في العنف الجنسي من خلال: استخدام العلاقة الحميمية مجال للتعنيف بالقوة من أجل إذلالها واحتقارها، إجبار المرأة على ممارسة الجنس بأشكال شاذة ومنحرفة، بتر الأعضاء الجنسية أو العمل على تشويهها.**(15)**

أما عن مظاهر العنف التي تعرضت له المرأة داخل الأسرة بعض النظر عن نوعية المجتمع الذي تتبعه يمكن الاشارة إليها بالإجمال، لأنها تكاد تكون واحدة مع تسجيل تفاوتات طفيفة في درجة ممارسة نوع عن آخر باختلاف المجتمعات.

ففي المجتمعات العربية بالخصوص المجتمع الجزائري زادت مظاهر العنف بكل أشكاله الجسدية والنفسية والاقتصادية والجنسية ضد المرأة خلال هذه الجائحة حسب العديد من التقارير الحقوقية والصحفية والتي يمكن الإشارة إلى عدد منها من حيث :

- زيادة ممارسة القوة الجسدية ضدها من قبل الرجل على اختلاف قربه منها باستخدام الأيدي أو الأرجل، أو أية أداة يمكن لها أن تلحق أذى بجسدها بالخصوص السلاح الأبيض(السكين).
- التشكيك الدائم في سلوكها ومراقبتها باستمرار بالخصوص عند لجوئها إلى استخدام الوسائط الإلكترونية من الهاتف أو مختلف التطبيقات التي تمنحها شبكة الأنترنت بالخصوص من قبل الزوج.
- التقليل من قيمتها الشخصية والاستهزاء بها بالخصوص أمام أفراد أسرة الزوج إن كانت قاطنة معهم أو أمام أطفالها بالخصوص إن كانوا صغارا.
- التعرض للإهانات والسب والشتم أمام أفراد العائلة الكبيرة للزوج أو أمام أبنائها أو حتى بالمفرد.
- التهديد المستمر بالانفصال أو الهجر أو حتى الطرد من المنزل أمام جميع أفراد الأسرة الكبيرة بالخصوص.
- عزل المرأة والتضييق عليها داخل البيت وحرمانها من ممارسة حاجاتها الأساسية بشكل طبيعي بالخصوص في البيت الزوجي المنفرد.
- سيطرة الرجل بالخصوص الزوج العاطل منه عن العمل على أموال المرأة أن كانت عاملة ومنعها من الوصول إليها في مختلف حساباتها المالية بشكل عادي وطبيعي.
- إهمال المرأة من حيث حرمانها من الرعاية أو الحاجات الأساسية كالأكل والملبس إن كانت من غير مورد مالي.
- حمل المرأة بالإكراه على ممارسة الجنس أكثر من مرة في اليوم.
- تعنيف المرأة أثناء الممارسة الجنسية من قبيل تكبيل الأيدي والأرجل للسرير وابقائها في ذات الوضعية لساعات طوال دون السماح لها بالذهاب إلى قضاء حاجاتها البيولوجية، أو تشويه أجزاء حساسة من جسد المرأة خلال الممارسة الجنسية من قبيل إطفاء السجائر على جسدها بالكامل أو البعض منه.
- نسجل أن الوقوف على حجم هذه الاعتداءات بالأرقام حسب كل نوع من الاعتداء صعب للغاية على اعتبار أن عديد الدول العربية إن لم نقل جلها لا تولي الأهمية الكبرى لهذه الظاهرة في الظروف العادية ، ما بالك في الظروف الطارئة التي استجوبتها جائحة كورونا،

لكن رغم ذلك يمكن الإشارة إلى جهد إحدى الباحثات العربيات التي أمكن لها أن تضع بالتقدير حجم الظاهرة بالإجمال في عدد من الدول العربية باستنادها لعدد من التقارير المحلية والحكومية التي أمكن لها الوصول إليها، إذ أكدت بما ليس فيه شك أن معدلات العنف الأسري الممارس ضد الأسرة أخذ في الارتفاع خلال هذه الجائحة، فضلا أنه أخذ أشكالا متنوعة بالخصوص منها تعرض المرأة للتعنيف الجسدي والنفسي، ففي تونس كما تؤكد تضاعف العنف الأسري خلال الحجر المنزلي سبع مرات عن المعدل العادي، إذ تعرضت 6663 امرأة حتى مطلع ماي 2020 للتعنيف على اختلافه، في حين في لبنان تضاعفت نسبة التبليغ على الخط الساخن المخصص من القوة الأمنية بنسبة 100%، في العراق ارتفع مستوى تعنيف المرأة أسريا إلى 30% حتى 50% في بعض المناطق من البلاد، في فلسطين أكدت الباحثة أن وزارة شؤون المرأة أحصت ما يناهز 900 شكوى وطلب مساندة لدعم نفسي واجتماعي وإرشاد خلال السنة من قبل النساء المعفنات داخل البيوت، في الأردن أظهر استطلاع للرأي أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية، أنه خلال الفترة من 20 إلى 26 أفريل فقط من سنة 2020 حصلت مشاحنات وخلافات كبيرة داخل الأسرة وصلت إلى حد ممارسة العنف لدى من ثلثي الأردنيين 34%، وكانت حصة المرأة من ذلك العنف الحصة الأكبر على اختلافه، إذ أحصت الباحثة أن المرأة تعرضت للعنف اللفظي بما يعادل نسبة 17% والعنف النفسي بما يعادل 9%، والعنف البدني بما يعادل 8%.**(16)** في الجزائر وفي ظل غياب الاحصائيات الدالة على مؤشر العنف الأسري الذي تعرضت له المرأة خلال مرحلة الحجر المنزلي، كل المؤشرات التي رصدتها العديد من الجمعيات الحقوقية المهتمة بشؤون المرأة، تؤكد بما لا يدع مجال للشك أن نسبة ممارسة العنف ضدها بكل أشكاله تزايد بشكل رهيب خلال الأشهر الأولى من فرض السلطات لخيار الحجر المنزلي، بالخصوص منه اللفظي والبدني.

5- طبيعة المعتدي:

5-1 من حيث الصلة والقرابة:

تشير مختلف تقارير منظمة الصحة العالمية والجمعيات الحقوقية الدولية والمحلية منها المهتمة بشؤون المرأة، أن العنف الممارس على المرأة في الأسرة خلال تفشي جائحة كورونا، كان من طرف الشريك الحميم لها (الزوج، أو الصديق الحالي، أو الصديق السابق).

في تونس أطلقت العديد من المنظمات التونسية صفارات الإنذار بسب ارتفاع معدلات العنف الأسري المسلط على المرأة داخل الأسرة من قبل الزوج، والأكثر من ذلك عبرت وزيرة المرأة والأسرة التونسية في تصريحات رسمية إعلامية عن قلقها بسبب تضاعف معدلات العنف المسلط على النساء الذي وصل إلى خمس مرات مقارنة بذات الفترة من العام الماضي، وذلك في ظل تلقي المصالح المختصة للوزارة لشكاوى من نساء معنفات وأطفالهن، وأكدت أن مصالح وزارتها تلقت ما يزيد عن 133

مكالمة هاتفية خلال النصف الثاني من شهر مارس، وهو ما يعني تضاعف الرقم إلى خمس مرات بذات المدة خلال العام المنصرم.**(17)**

في المغرب وجهت منظمات حقوقية مغربية رسالة إلى وزيرة التضامن والتنمية الإجتماعية والمساواة والأسرة، يؤكدن فيها لها أن معدلات العنف الأسري ضد المرأة بالخصوص من قبل الزوج مرتفع جدا، ومن المرجح أن تزداد وتيرتها بسبب التوترات التي بدأت تظهر جليا بين الطرفين، نتيجة الضغوط النفسية المرتبطة بالحجر المنزلي.**(18)** في إيطاليا أقرت الحكومة الإيطالية أن ما يقارب من 13.6% من النساء الإيطاليات تعرضن للعنف الأسري من طرف شريك سابق أو حالي للمرأة خلال الجائحة. **(19)** في فرنسا أقرت الحكومة الفرنسية، أن الحجر المنزلي زاد من معدلات العذاب اليومي للنساء الفرنسيات، بسبب ما يتعرضن له من مضايقات عديدة بالخصوص من قبل الشريك الحميم الحالي أو السابق، فضلا على الصعوبة التي يتلقونها في الخروج والتبليغ عن عنف شركائهن ضدهن للجمعيات المختصة في ذلك.**(20)** في هذا الصدد تؤكد جمعية معلومات حول العنف داخل الأسرة وهي جمعية مدافعة على حقوق النساء في فرنسا ومقرها مدينة ليون، أنها تلقت ما يزيد عن 1070 مكالمة هاتفية خلال الأشهر الأولى من فرض الحجر المنزلي من قبل النساء يشتكين من ممارسة العنف ضدهن بمختلف أشكاله من قبل شركائهن الحاليين أو السابقين**(21)** ، في الجزائر كشفت شبكة وسيلة للدفاع عن حقوق المرأة، أن الزوج هو أكبر من مارس العنف ضد المرأة على اختلاف أنواعه، بالخصوص الأزواج الذين يعانون ضغطا نفسيا بسبب ظروف اجتماعية أو صحية أو مالية بسب تداعيات جائحة كورونا الاقتصادية بالخصوص، فضلا على بقاء الرجل في البيت لمدة طويلة خلال اليوم، وهو الذي لم يعتد على هذا الحال ولم يختبره من قبل، الأمر الذي سبب له الضيق والقلق والتوتر، وهو الأمر الذي يدفعه إلى ممارسة العنف على الفئات الهشة داخل البيت المتمثلة في النساء والأطفال بالخصوص.**(22)**

<u>5-2 خصائص الزوج أو الشريك المعتدي:</u>

من خلال الاطلاع على العديد من التقارير العلمية والحقوقية والصحفية التي أنجزت خلال هذه الفترة حول طبيعة الأسباب الدافعة للممارسة العنف الأسري ضد المرأة من قبل الشريك الحميم للمرأة سواء كان زوجا أو شريكا سابقا أو حاليا لها ، أمككنا من رصد عدد من الخصائص النفسية والاقتصادية والإجتماعية التي تدفع بهذا الشريك الحميم إلى ممارسة العنف ضد شريكته بالخصوص في ظل انتشار وباء كورونا وتطبيق إجراءات الحجر المنزلي من قبل العديد من الحكومات والدول العالمية والتي يمكن عرضها في النقاط التالية:

- أغلبية الممارسين من الأزواج لهذا الفعل على الزوجة خلال هذه الجائحة هم من المعتادين عليه كأسلوب حياة في وقت سابق، وهو بالنسبة لعدد من المهتمين ليس بالأمر الجديد في حياة الزوجة بالخصوص في البيئة العربية.
- جزء من الأزواج الذين انخرطوا لأول مرة في هذا الفعل خلال هذه الجائحة، كانوا من الذين وجدوا أنفسهم في وضع اقتصادي صعب نتيجة فقدانهم لمناصب عملهم وبالتالي مصدر كسبهم ومعيشتهم بالخصوص الذين يعملون لدى الخواص بالساعة أو اليوم أو بالموسم، مع غياب أي دعم حكومي في هذا الجانب بالخصوص في دول العالم الثالث والعربي منه.
- جزء آخر من الأزواج الذين انخرطوا في هذا الفعل لأول مرة هم من الذين عانوا ضغوطا نفسية رهيبة نتيجة الوضع الاقتصادي والمعيشي المتردي لأسرهم، بالخصوص أمام المطالب الأسرية المتزايدة خلال هذه الجائحة، وعدم قدرتهم على الاستجابة الفورية والطبيعية لها، بالخصوص في دول العالم الثالث والعربي منه.
- جزء آخر من الأزواج الذين انخرطوا في هذا الفعل لأول مرة هم من الذين مورست عليهم ضغوط نفسية رهيبة من قبل زوجاتهم من خلال تحسيسهم كل مرة بالعجز في تدبير متطلبات الأسرة، وهو ما من شأنه أن ينال من هيبة ومكانة الزوج أمام نفسه وأمام زوجته، الأمر الذي يدفعه إلى ممارسة العنف ضدها للتعويض عن الشعور بالنقص لحماية نفسه المتضررة، بالخصوص في البيئة العربية.
- جزء آخر من الأزواج الذين انخرطوا في هذا الفعل لأول مرة هم من الذين استولى عليهم شعور التوتر والاحباط نتيجة عدم القدرة على تبرير العجز أمام أنفسهم وأمام زوجاتهم، بالخصوص في البيئة العربية.
- جزء آخر من الأزواج الذين انخرطوا في هذا الفعل لأول مرة هم من الذين تأثروا بإجراءات التباعد الإجتماعي التي زادت من احتمالية ممارسة عنفهم ليس فقط ضد النساء بل حتى الأطفال، بسب عدم التعود على مثل هكذا وضعية، وعدم القدرة على التكيف مع متطلباتها النفسية بالخصوص في البيئة العربية.
- جزء آخر من الأزواج الذين انخرطوا في هذا الفعل لأول مرة هم من الذين فقدوا القدرة على تدبير مستلزمات إدمانهم بسب إجراءات الحجر المنزلي، الأمر الذي جعلهم في وضع عصبي دائم يتم التعبير عنه باللجوء إلى ممارسة العنف ضد الكل داخل الأسرة بالخصوص ضد الزوجة.

6- خصائص الزوجة المعنفة:

أظهرت نتائج العديد من الدراسات الأممية والحكومية والأكاديمية التي أجريت خلال هذه الفترة بالذات حول طبيعة المرأة المعنفة بالخصوص المتزوجة منها والتي أمكننا رصد عدد منها أن:

- الجزء الأكبر من النساء المعنفات خلال هذه الفترة بالخصوص المتزوجات منهن، من اعتدن ممارسة هذا الفعل عليهن بكل أشكاله في حياتهن الطبيعة حتى قبل حلول الجائحة بالخصوص من قبل الشريك الحميم، ومن ثم فالأمر ليس بالجديد عليهن ما دمن في الأصل أسيرات لهذا الفعل الدائم بسبب المخاوف العديدة التي تبرر لهن خضوعهن لهذا الفعل من قبيل الخوف من التفكك الأسري، الخوف من الطلاق، الخوف من الحرمان من الأطفال، الخوف من إيذاء الأبناء، عدم المقدرة المالية بسبب عدم عملهن، عدم التمكن من تربية الأبناء وتنشئتهم تنشئة متوازنة، الخوف من تشرد الأبناء ووقوعهم في مستنقع الإنحراف والجريمة، بالخصوص في البيئة العربية.
- الجزء الأكبر الآخر من النساء المعنفات خلال هذه الفترة بالخصوص المتزوجات منهن، من اللواتي اعتدن ممارسة هذا الفعل عليهن من قبل الشريك الحميم وأفراد أسرته، بسبب طبيعة صفاتهن المزاجية غير المستقرة التي يمرن بها بالمرة في حياتهن، كالغضب الشديد لأتفه الأسباب والتمادي في السخرية من الزوج وأهله، فضلا عن الشروع في إهانتهم وشتمهم، الأمر الذي يجعلها مجال خصب لممارسة كل أنواع العنف ضدها من قبل كافة أفراد أسرة الزوج، في ضوء عدم مراعاة الزوج وأهله لحالتها النفسية المعقدة، بالخصوص في البيئة العربية.
- الاستثناء خلال هذه الجائحة أن العنف الأسري ضد المرأة من قبل الشريك الحميم لم يستثني:
- لا العاملات، أو اللواتي فقدن مناصب عملهن، أو اللواتي أصلا لا يحصلن على دخل ثابت، وهو الأمر الذي من شأنه أن يفسر لنا تأثير تداعيات الحجر المنزلي وحظر التجوال على نفسية الجميع وجعلهم في حالة تأهب لممارسة العنف ضد بعضهم البعض داخل الأسرة، بالخصوص الزوج ضد الزوجة.
- لم يستثني أية فئة عمرية منهن، إذ وثقت العديد من التقارير الدولية والوطنية والمحلية ذلك، وإن كانت الفئة العمرية بين 15 و45 سنة الأكثر تعرضا لهذا الفعل بالخصوص في الدول النامية والعربية.
- لم يستثني النساء ذوي الإعاقات اللواتي يعانين من عاهات مستديمة بدنية كانت أو ذهنية أو حسية، والتي قد تمنعهم من التعامل والمشاركة الإيجابية بصورة كاملة وفعالة مع الآخرين على قدم المساواة، بالخصوص في البيئة العربية.

7- آثار العنف الأسري(العنف الزوجي) ضد المرأة:

المؤكد أن العنف مهما كان نوعه الذي يمارس ضد المرأة (داخل الأسرة أو خارجه) ومهما كان شكله (بدني، نفسي، جنسي، اقتصادي)، ومهما كانت ظروف ممارسته(طبيعية أو طارئة)، يترك آثار وخيمة على المرأة المعنفة مهما كان وضعها(زوجة، أم، بنت، أخت..).

في حالة الزوجة المعنفة داخل الأسرة من قبل الزوج بالخصوص يمكن إبراز أهم الآثار السلبية على صحتها بالإجمال، سواء تعلق الأمر بتلك التي تلحق بجسدها أو نفسيتها أو التي تتعلق بحياتها الإجتماعية والاقتصادية.

7-1 من حيث الآثار السلبية على الصحة الجسدية والنفسية:

يمكن القول أن النساء بالعموم والمتزوجات بالخصوص المعنفات بدنيا من قبل الزوج عادة ما يشتكون من إصابات عديدة نتيجة التعرض الدائم والمستمر للعنف والتي تتمثل على سبيل المثال لا الحصر في المظاهر التالية: الكدمات والرضوض المختلفة بالخصوص في الوجه والأطراف العلوية والسفلية من الجسم، ارتجاج بالمخ، فقدان جزئي أو كلي للسمع أو البصر أو الحركة.

فضلا عن ذلك تشكو النساء المعنفات بالخصوص المتزوجات منهن من جملة من الاضطرابات النفسية تتحدد على سبيل المثال لا الحصر في:

- شعورهن بأعراض الاكتئاب وانخفاض الشعور بالقيمة، ومع تكرار الإساءة يصبن بالعجز المكتسب، حيث يشعرن بعدم القدرة على السيطرة على أمور حياتهن الخاصة وتلك المتعلقة بأسرهن، أو حتى القدرة على التنبؤ بما سيحدث لهن مستقبلا، أو حتى القدرة على إيقاف الإساءة الممتدة إليهن من أي شخص آخر.
- شعورهن باضمحلال الشخصية وشل القدرة على اتخاذ أي قرار من الناحية النفسية.
- شعورهن بالخوف وفقدان الثقة بالنفس، الأمر الذي يشعرهن بالعجز الدائم عن تغيير مسار حياتهن وتجنب العنف أو ايقافه.
- شعورهن بالذنب ويلقين بمسؤولية المشاكل والاضطرابات التي تطرأ على حياتهن الزوجية إلى عدم جدارتهن في إدارة شؤونهن وشؤون أسرهن.
- شعورهن بالإحباط واحتقار الذات.
- إحساسهن الدائم بالاعتمادية والاتكالية على الرجل.
- شعورهن بالقلق والتوتر الدائمين على أنفسهن ومستقبلهن ومستقبل أطفالهن.**(23)**

7-2 أما من حيث الآثار الإجتماعية والاقتصادية:

من المؤكد كذلك أن العنف ضد المرأة بالخصوص المتزوجة منه يترك آثار تعتبر من أشد الآثار فتكنا بالمرأة المعنفة، من حيث أنه يساهم في:

- فرض العزلة الإجتماعية على المرأة، ويمنعها من الخروج من البيت من أجل الدراسة أو العمل، أو حتى زيارة الأهل والأقارب، الأمر الذي يسهل على المعتدي عليها في التمادي في الفعل ما دام أمره غير مفضوح وغير معلوم من غيره وغيرها.**(24)**
- إكراه المرأة على القيام بأمور ضد رغبتها أو طموحاتها، كإكراهها عن ترك الدراسة أو العمل أو خدمة وتدبير شؤون غيرها ممن هم يتقاسمون معها البيت إن كانت ضمن الأسرة الممتدة للزوج، مما يولد لديها أشكال مختلفة من الاضطرابات السلوكية والنفسية والجسدية.

- تفكك الروابط الأسرية في عدد من الحالات وتلاشي الإحساس لديها بالأمان بداخلها بالخصوص اتجاه الزوج أو أحد أو كل أفراد أسرته إن كانت تعيش معهم.
- منع المرأة من الاندماج في الحياة الاقتصادية والإجتماعية، مما يفوت عليها الفرص لترقية ذاتها وتحسين ظروفها المادية بالخصوص. **(25)**

بالإجمال يمكن أن نؤكد أن المرأة المعنفة تتعرض لواحدة أو أكثر من الأعراض التالية والتي تترك آثار على مختلف جوانب الحياة النفسية والصحية لديها، وتختلف هذه الأعراض بناء على درجة حدة وتكرار واستمرارية العنف الموجه ضدها والتي تتحدد في:

- الإحساس بالعجز والضعف والاعتمادية.
- الشعور بالإحباط والاكتئاب.
- الشعور بعدم الاستقرار.
- الشعور بعدم الأمان.
- الإحساس بالإذلال والإهانة.
- الشعور باختلال الثقة بالنفس.
- الشعور بسيطرة الدونية نحو الذات.
- الشعور بالاضطرابات المختلفة في الصحة النفسية.
- الإحساس بفقر الشعور بالسلام النفسي والعقلي.
- الشعور بالذنب وجلد الذات.
- أخيرا فقدان القدرة على المبادأة واتخاذ القرار.

8- جهود الحكومات والهيئات الدولية للحد من العنف الأسري ضد المرأة خلال جائحة كورونا (كوفيد 19 المستجد):

المؤكد أنه بعد استفحال ظاهرة العنف ضد المرأة بالخصوص الأسري منه، بادرت العديد من الهيئات الدولية والحكومية إلى اتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير الوقائية للحد من تفشيه، إذ اعتبر العنف الممارس ضد النساء جائحة كمثيلتها الوبائية التي فرضها انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19 المستجد)، إذا أن هذه الجائحة كما رأينا ضربت جميع البلدان، وساهمت في تعرض ما يقارب 243 مليون امرأة له على اختلاف لونه(جسدي، نفسي، اقتصادي أو جنسي)، والأكثر من ذلك أن 15 مليون فتاة في سن المراهقة على مستوى العالم تتراوح أعمارهن بين 15 إلى 19 سنة تعرضن لممارسة الجنس بالإكراه، كما تعرضت 137 امرأة للقتل على يد أحد أفراد أسرتها كل يوم.

من بين الهيئات الدولية التي استجابت لهذه الحملة الوقائية:

- البنك الدولي إذ جعل من حماية المرأة من العنف جزء لا يتجزأ من برنامجه من حيث: العمل على دمج تدابير محاربة العنف ضد المرأة ضمن تنفيذ العملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، وهو برنامج للبنك تصل مخصصاته إلى 82 مليار دولار، ويمتد إلى ثلاث سنوات وموجه لدعم التنمية في البلدان الأشد فقرا في العالم، كما عمل البنك على الالتزام اعتبارا من كانون الأول من سنة 2021 باستبعاد المقاولين الذين لا يمتثلون للالتزامات المتعلقة بمحاربة العنف ضد المرأة، فضلا على إدراج البنك وبشكل منهجي مكونات العنف ضد المرأة في عملياته للتصدي لجائحة كورونا.**(26)**
- الأمم المتحدة من خلال أمينها العام، إذ مع تزايد التقارير في عدة دول حول العالم حول ارتفاع نسب العنف الأسري والمنزلي اتجاه النساء، خلال فترة الحجر المنزلي بسبب تفشي وباء كورونا، دعا إلى ضرورة حماية النساء والفتيات اللواتي يتعرضن للعنف، إذ أطلق في أبريل الماضي (2020) نداء عالميا لحماية النساء والفتيات في المنازل في الوقت الذي يتفاقم فيه العنف المنزلي والأسري خلال فترة الحجر المنزلي، وطالب حكومات العالم بضرورة جعل منع العنف ضد المرأة وجبر الضرر الواقع عليهن جزءا أساسيا من الخطط الوطنية للتصدي لكوفيد 19، كما طالب الحكومات بضرورة مقاضاة المعتدين، مطالبا بشكل خاص بإنشاء أنظمة إنذار طارئة في الصيدليات ومحلات البقالة وهي الأماكن الوحيدة التي ما تزال مفتوحة في كل البلدان، مشددا على ضرورة تهيئة سبل آمنة للنساء لطلب الدعم دون أن ينتبه المعتدون عليها إلى ذلك. **(27)**
- مقررة الأمم المتحدة المكلفة بحقوق الإنسان أقرت في 27 مارس من العام 2020، أن التدابير الوقائية التنفيذية المعتمدة في جميع أنحاء العالم لمكافحة فيروس كورونا المستجد تزيد من خطر العنف المنزلي، وأنه يتوجب على الحكومات أن تدعم حقوق النساء والأطفال، وأن تعتمد إجراءات عاجلة خاصة بضحايا هذا النوع من العنف. وأكدت أن معدلات العنف المنزلي والأسري ضد المرأة في تنامي سريع بحسب ما أشارت إليه التقارير الأولية لمراكز الشرطة والخط الساخن الذي خصصته العديد من الدول للتبليغ عن هذا النوع من العنف، وأضافت أن الخطر يتفاقم عندما لا يتوفر ما يكفي من الملاجئ ومن خدمات المساعدة للضحايا، وعندما يصعب الوصول إلى الملاجئ والخدمات التي لا تزال متاحة، وعندما يتلاشى الدعم المجتمعي، وتتراجع تدخلات الشرطة وتنخفض القدرة على الوصول إلى العدالة في ظل إقفال العديد من المحاكم. ودعت الحكومات إلى عدم تأجيل حماية ضحايا العنف الأسري، وحثتها على مواصلة مكافحة العنف المنزلي في زمن كوفيد 19، مؤكدة أن تدابير حماية الضحايا يجب أن تبقى متوافرة أو أن يتم اعتمادها خلال الأزمة، ومنها ضمان الوصول إلى الحماية عن طريق اصدار الأوامر بعدم التعرض للضحايا والحفاظ على ملاجئ آمنة وخطوط ساخنة للمساعدة، وعلى الشرطة أن تبذل المزيد من الجهود على مستوى

التدخل السريع. وختمت قائلة أن إجراء مكالمة هاتفية قد يكون خطير في سياق الحجر المنزلي، لكن يمكن لخطوط المساعدة أن تسهل الوصول عبر توفير الدردشة عبر الأنترنت وخدمة الرسائل النصية للضحايا، وعلى الدول أن تتوصل إلى حلول جديدة ومبتكرة لدعمهم، وعلى الحكومات كذلك ألا تسمح للظروف الإنسانية والتدابير التقييدية المفروضة للتصدي لفيروس كورونا المستجد أن تؤدي إلى انتهاك حق المرأة في العيش في سلام بعيدا عن أي نوع من العنف قد يمارس عليها. **(28)**

الحكومات الغربية:

- السلطات البريطانية أعلنت أنها ستعتقل المتورطين في هذا النوع من العمل مباشرة.
- السلطات الإسبانية اتخذت تدابير استثنائية لمكافحة العنف ضد النساء، منها خدمة الرسائل الفورية، تحديد الموقع الجغرافي عند تقديم الشكوى، بالإضافة إلى ضمان خدمة المحادثات الفورية مع المختصين في مجال الدعم النفسي وضحايا العنف الأسري من النساء.
- في فرنسا أعلن وزير الداخلية عن إطلاق نظام للشكوى يمر عبر الصيدليات التي طلب منها متابعة الشكاوى مع الشرطة، كما صار بإمكان النساء المعنفات إرسال رسائل هاتفية على رقم محدد كخدمة مستحدثة لمد يد العون. **(29)**
- حكومة جزر الكناري أطلقت واحدة من أكثر المبادرات استحسانا، حيث يمكن لأي امرأة تواجه خطر العنف الأسري أن تذهب إلى الصيدلية وتطلب قناع 19 وبالتالي ينتبه الموظفين إلى أنها بحاجة إلى المساعدة، كما اتخذت وزارة المرأة ضمن هذه الحكومة تدبير آخر يشير إلى تعرض المرأة للعنف الأسري من حيث إطلاق تعديل لاسم قناع 19 الذي تمت تسميته بحزام الذقن الأحمر، حيث أنه بمجرد أن تطلبه المرأة من الصيدلية، يقوم الموظفين بالتواصل السريع معها، وطلب معلومات منها.
- الحكومة الأرجنتينية اتخذت إجراءات واقية مستوحاة من الحكومة الإسبانية والتي تتحدد في حملة لا تبق في البيت، والتي لا تمكن ضحايا العنف المنزلي من طلب المساعدة فحسب بل تضمن أيضا عدم بقائهن تحت سقف واحد مع المعتدي وذلك من خلال وضع الفنادق والمراكز السياحية تحت تصرفهن. **(30)**

الدول العربية:

رغم تعاظم مشكلة العنف الأسري ضد النساء لديها حتى قبل حلول جائحة كورونا، القليل منها من سن تدابير لمحاصرة العنف الأسري ضد المرأة في زمن كوفيد 19 وإن كانت محتشمة لم تتعدى الحبر الذي كتبت به من غير تجسيد لها في الواقع، بسبب انشغالها الدؤوب في فرض تدابير الحجر المنزلي وحظر التجوال الذي وضعته أولى أولوياتها الأساسية لمحاصرة انتشار الوباء متناسية

أولوياتها الأخرى اتجاه المواطن على كثرتها ولعل أهمها في هذه المرحلة بالذات تأمين سبل الحياة لهم وحمايتهم من كل الأخطار المحدقة بهم على تنوعها، في حين دول أخرى منها الجزائر لم تعمل على صياغة تدابير خاصة بهذه الوضعية، ولم تقوى حتى على تخصيص خط ساخن للنساء المعنفات يضمن لهن من خلاله طلب الدعم النفسي على الأقل، ما دامت عاجزة على تحديد المعتدين عليها ومناطق تواجدهم، فضلا على تعطيلها للإدارة الشرطية التي كان بإمكانها التعامل الصارم مع قضايا العنف ضد النساء، وكذا تعطيل مهام المحاكم التي كان من الممكن أن تحد من انتشارها الرهيب من خلال تمكين النساء ضحايا العنف الأسري من تحريك دعاوى قضائية مستعجلة ضد المعنفين والمعتدين عليها.

- أولى الحكومات العربية التي أقرت بتعاظم ظاهرة العنف الأسري ضد المرأة في زمن كورونا كانت كل من الحكومة اللبنانية والتونسية.
- جاءت أولى التصريحات الرسمية اللبنانية بتعاظم الظاهرة من خلال الأمن الداخلي اللبناني الذي خصص خط ساخن لتلقي شكاوى النساء المعنفات أسريا، والذي شهد ارتفاعا في عدد الاتصالات التي وصلته إلى نسبة 100% في شهر واحد فقط (مارس) بعد تطبيق إجراءات الحجر المنزلي وحظر التجوال في البلد خلاله. **(31)**
- الحكومة التونسية خصصت هي كذلك خط أخضر مجاني لتلقي شكاوى النساء ضحايا العنف الأسري، ولتقديم الاستشارات النفسية والقانونية لهن، إذ بلغ عدد المتصلات به خلال النصف الثاني من شهر مارس خمس مرات ضعف ما تلقاه خلال ذات المدة من العام الماضي(2019).**(32)**

9- نتائج الدراسة:

المسجل من خلال عرض أفكار الدراسة حول ظاهرة العنف الأسري ضد النساء في زمن كورونا (كوفيد 19 المستجد) وتداعياته في مجال الحجر المنزلي وحظر التجوال أن:

- المرأة تعرضت على اختلاف وضعيتها الإجتماعية والتعليمية والاقتصادية في كل بلدان العالم إلى المزيد من العنف بالخصوص الأسري منه، نتيجة تصاعد التوترات في الأسرة، ونتيجة كذلك لتفاقم انعدام الأمن الغذائي وعدم تلبية الاحتياجات من الغذاء والتغذية، فضلا على التعايش المشترك القسري بين الرجل وزوجته أو شريكته لفترات طويلة خلال اليوم وعلى مدار الأسبوع والشهر، وتفاقم الضغوط الاقتصادية والقلق من التعرض لفيروس كورونا(كوفيد 19 المستجد).
- قضاء الناس لمزيد من الوقت على مقربة شديدة من بعضهم البعض في العزل المنزلي القسري، والذين يتعاملون مع ضغوط إضافية مثل إغلاق المدارس، وزيادة عبء الرعاية، وزيادة القيود المالية، ساهم في تعريض النساء والأطفال بالخصوص لخطر تزايد مستويات العنف ضدهم.

- العنف الممارس على المرأة المتزوجة من قبل شريكها السابق أو الحالي أو زوجها، ترك أثرا شديدا على مجمل صحتها الجسدية، النفسية والجنسية ، بسبب سوء إدارة النظم الصحية في البلد، مع ضعف سيادة القانون، فضلا على إجبار النساء قسرا على البقاء مع الشخص المعنف لها لفترات طويلة في البيت بسب فقدان سبل الدعم الخارجي من الهيئات الرسمية أو المجتمعية.
- من الصعوبة بمكان العمل على التخفيف من مخاطر العنف الأسري الممارس ضد المرأة في الظروف الطارئة كالتي أوجدها وباء كورونا (كوفيد 19 المستجد) بالخصوص في دول العالم العربي، بالنظر لجملة من القيود التي فرضها الحجر المنزلي وحظر التجوال، من عدم تمكن الضحايا من الوصول إلى الجهات المختصة للتبليغ على حالات العنف الأسري الذي تعرضن له وتحريك دعاوى قضائية بشأن ذاك.
- قطاع الشرطة والعدالة بالخصوص في دول العالم الثالث والعربي منه أبانا عن عجزهما في التصدي لهذه الظاهرة، إذ تحولت أولوياتهما باتجاه فرض الحجر المنزلي وحظر التجوال، فضلا على مراقبة التباعد الاجتماعي والاستجابة للاضطرابات العامة والجرائم الأخرى مثل النهب الذي زات معدلاته بشكل متصاعد نتيجة الضغوطات الاقتصادية والاجتماعية التي وجد الكثير من الأفراد أنفسهم فيها نتيجة فقدانهم لوظائفهم أو لمصادر رزقهم القارة.
- تأجيل محاكمة المعتدين أسريا على المرأة بالخصوص في دول العالم العربي، بسبب غلق المحاكم ساهم في إفلات العديد من المعتدين من العقاب، وبالتالي التمادي من جانبهم في ارتكاب الفعل مادام القضاء معطل.
- العديد من النساء بالخصوص في العالم الثالث ومنه العربي يفتقرن إلى امكانية الحصول على أبسط الخدمات الأساسية المجانية الضرورية لسلامتهن وحمايتهن وتعافيهن، مثل خطوط المساعدة في حالات الطوارئ، واستجابة الشرطة، وقطاع العدالة، والرعاية الصحية، والمسكن الآمن، والمأوى، والمشورة النفسية والإجتماعية.
- عدد آخر من النساء بالخصوص في العالم الثالث منه العربي اللواتي تعرضن للعنف الأسري لا يعملن على التبليغ عن ذلك بسبب الخجل أو الخوف من الانتقام أو قلة المعرفة بكيفية الوصول إلى المساعدة المتاحة بالنسبة للنساء المعنفات من قبل السلطات الحكومية أو المجتمعية.
- العنف الأسري الممارس ضد المرأة داخل الأسرة بالخصوص في العالم العربي، أخذ أشكالا مختلفة، فبالإضافة إلى المخاطر والأضرار الجسدية والعاطفية والنفسية والجنسية الاعتيادية التي تعرضت إليه المرأة ، أمكن للمعتدين من بسط نفوذهم وسيطرتهم عليها بالخصوص من

الشريك الحميم من حيث عزلها الكامل عن أي تفاعل اجتماعي مع العائلة والأحباب حتى عبر الأنترنت أو رسائل الهاتف الخلوي، أو حتى من الاطلاع على الأخبار المتعلقة بجائحة كورونا(كوفيد 19 المستجد) أو بالمصادر الأخرى للمعلومات المتعلقة بمختلف الخدمات الضرورية المطلوبة أو المتاحة وسبل الحصول عليها.

- العنف المتعاظم الذي مورس ضد المرأة داخل الأسرة بالخصوص في دول العالم العربي ساهم في تفاقم القلق المزمن والاكتئاب لديها، مما دفع بالعديد منهن إلى حافة الانهيار العصبي أو حتى إلى الانتحار.
- العديد من دول العالم العربي بالخصوص الجزائر منها أظهرت فقرها اللامحدود إلى استراتيجية وقائية في التعامل مع هذه الحالة في الظروف الاستثنائية كالتي فرضتها جائحة كورونا(كوفيد 19 المستجد)، إذ فشلت في تحديد طبيعة المعتدين، وتحديد طبيعة سبل وصول إليهم واقتيادهم إلى التحقيق، فضلا أنها فشلت في تحديد طبيعة النساء المعنفات وأماكن تواجدهن وطرق تحديد احتياجاتهن المختلفة من رعاية طبية، قانونية، نفسية، واجتماعية، في الوقت الذي كيفت فيه العديد من البلدان الغربية من خدماتها مع الوضع المستجد، من خلال استخدام تقنيات الأنترنت أو تقنيات الهاتف المحمول للتوعية بخطورة الظاهرة، وضرورة التبليغ عنها وعن مرتكبيها من أجل الحد من انتشارها.

الخاتمة:

بما **أن** المرأة تتعرض في جميع أنحاء العالم، في البلدان الغنية والفقيرة على السواء للعنف الأسري على مدار العام، ويزيد تعرضها له خلال انتشار مختلف الأزمات كما حدث خلال انتشار وباء كورونا (كوفيد 19 المستجد)، بسبب تعطل القانون، وانشغال جهازي الشرطة والعدالة عن ذلك بأمور أخرى تراها الحكومات أنها ذات أهمية أكبر، وجب على الحكومة الجزائرية بالخصوص أن تقتدي ببعض تجارب الدول الغربية في إدارة ومعالجة ظاهرة العنف الأسري في مثل هكذا حالات، حتى لا يأخذ المنحى الذي أخذه من خلال الانتشار الفظيع له في كل المستويات الطبقية والإجتماعية للمجتمع، فضلا عن الآثار السلبية التي لا يمكن معالجتها في القريب العاجل والتي تركها بالخصوص على طبيعة الصحة النفسية السيئة لكل من النساء المعنفات وأطفالهن من خلال:

- ضرورة إجراء تقييمات سريعة ومباشرة للظاهرة(العنف الأسري الممارس ضد للمرأة) بعد مرور قرابة العام من انتشار الوباء العالمي وفرض إجراءات الحجر المنزلي وقيود حظر التجوال، من أجل الوقوف على حجم انتشار الظاهرة، والتعرف على طبيعة المتورطين فيه(فاعلين، وضحايا)، لتحديد حجم التدخلات اللازمة قدر الإمكان في الوقت والمكان المناسبين بالخصوص لضحاياه من النساء التي بلغ عدد منهن إلى حافة الانهيار العصبي.

- ضرورة العمل على إنشاء خطوط مساعدة على اختلافها(نفسية، قانونية، اجتماعية) في القريب العاجل، وجعلها متاحة أمام كل النساء بالخصوص المعنفات منهن على مدار الساعة.
- ضرورة العمل على تمكين ضحايا العنف الأسري من النساء من الحصول على مساعدة عاجلة لحماية أنفسهن وأطفالهن من حيث الإسكان، الصحة النفسية بالخصوص، الرعاية الإجتماعية، ومختلف الاحتياجات التعليمية بالخصوص لأبنائهن المتمدرسين منهم.
- ضرورة الابقاء على الحماية القضائية متاحة ومتيسرة إن استمر الوضع الوبائي قائما، وعدم ارتكاب ذات الخطأ في المراحل الأولى من انتشار الوباء من خلال غلق فضاءات المحاكم أمام الكل، بالخصوص المتعرض للعنف من الفئات الهشة من النساء والأطفال، وإن تعذر الأمر من خلال التطبيقات الذكية التي تمنحها التكنولوجيا الحديثة، من أجل بسط سيادة القانون وفرض الالتزام به من قبل الجميع، فضلا على أنه يعمل على الحد من امكانية تفشي الظاهرة ، ويعمل كذلك على معاقبة من تسول له نفسه فعل ما يخالف القانون.

الاقتراحات:

تجسيد كل ذلك من قبل الدولة يتطلب منها الالتزام بالخطوات الآتية في الميدان من حيث:

- العمل على التبكير في تقديم الخدمات على اختلافها النفسية، القانونية، والإجتماعية، وتوسيع مجال الاستفادة منها لكل النساء وليس المعنفات منهن فقط في مثل هكذا حالات طارئة كالتي فرضتها جائحة كورونا(كوفيد 19 المستجد)، من قبيل العيادات الصحية والنفسية المتنقلة، المحاكم المتنقلة، بالإضافة إلى الاستخدام الخلاق لحلول تكنولوجيا المعلومات، من أجل دعم وتحسين حالتهن النفسية بما يمكنهن من الشعور بالراحة والاطمئنان وبالتالي الانقياد إلى السلوك السوي.
- العمل على تكوين فرق استجابة متعدد الاختصاصات ميداني، يعمل أفرادها على التنسيق في ما بينهم للاستجابة لمختلف متطلبات النساء بالخصوص المعنفات منهن.
- العمل على إيجاد نظام موثق لجمع وتسجيل وتخزين جميع المعلومات والبيانات المتعلقة بالظاهرة قصد تحليلها والاستفادة من نتائجها في قادم الأيام من انتشار الجائحة أو في قادم الأزمات.
- العمل على تشجيع النساء المعنفات بالخصوص الخاضعات للعنف الأسري بضرورة التبليغ عن الفعل والفاعل مع ضمان الحماية لهن بكل الأشكال القانونية المتاحة.
- ضرورة العمل على تحديد أماكن مؤقتة للنساء المعنفات أسريا مع السهر على تقديم مختلف الخدمات التي هن بحاجة إليها حتى تتم معالجة حالتهن بشكل سوي.

قائمة المراجع:

1- شكوه نوابي نزاد،(2001)،**علم نفس المرأة**، ترجمة زهراء طيوري يكانة، بيروت، دار الهادي، ط1، ص، 173.

2- سلسلة معاهدات مجلس أوروبا رقم 201، **اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف المنزلي ومكافحتهما**، الصادر بتاريخ 2011/5/11 بإسطنبول، ص،42.

3- منظمة الصحة العالمية،**(2020) الاعتبارات المتعلقة بالحجر الصحي للأفراد في سياق احتواء مرض فيروس كورونا(كوفيد 19)، إرشادات مبدئية**، ص2.

4- الجمهورية اللبنانية، وزارة الصحة العامة بالتعاون مع مجموعة من المنظمات المحلية والدولية،(2020)، **الخطة الوطنية لمواجهة فيروس كورونا المستجد، الدليل المرجعي حول اختيار وإدارة مركز الحجر الصحي، ودور المحافظات والأقضية وإتحادات البلديات والبلديات والمخاتير**، ص،1.

5- عمر عبد إله الشهاني،(ب،ت) **حظر التجوال بداعي الطوارئ الطبية، دراسة تطبيقية على الآثار الاقتصادية، مقارنة بالقانون الكويتي**، ب،ن، ص1,

6- الموقع الإلكتروني لشبكة الدرر الشامية، القسم العلمي، **حظر التجوال**، eldorar info/science/ article/14805 ، تاريخ النشر،2020/05/10، تاريخ الاطلاع، 2011/01/17 الساعة: و15د12.

7-الموقع الإلكتروني لمنظمة الصحة العالمية، https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses). تاريخ الاطلاع 2021/01/19، الساعة 7.19د.

8- الموقع الإلكتروني للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الأمم المتحدة، **معلومات عن جائحة كورونا**،www.unhlr.org، تاريخ النشر،2021/01/17، تاريخ الاطلاع: 2021/01/19. الساعة 7.19د.

9- الموقع الإلكتروني لشبكة Skynews عربية، **تفشي فيروس كرونا يؤجج العنف الاسري**،Skynews arabia.com/World تاريخ النشر، 18/ أبريل/ 2020، تاريخ الاطلاع 2021/01/20 الساعة 8و 35د.

10- رحمة ضياء، **ضحايا العنف المنزلي في زمن كورونا**، https://www.scientificamerican.com/arabic/articles/news/after-what-awaits-victims-of-domestic-violence-in-time-of-pandemic-coronavirus/، تاريخ النشر 2020/11/22، تاريخ الاطلاع 2021/01/21، الساعة: 22 و33د.

11- الموقع الإلكتروني لمجلة كيو بوست، **مخاوف من تنامي العنف ضد النساء والاطفال في الجزائر بسبب الحجر المنزلي** https://www Qposts.com تاريخ النشر، 6 اغسطس، 2020، تاريخ التصفح 2021/01/21 الساعة7. 38د.

12- عامر صالح، **العنف الأسري في زمن كورونا امتداد لما قبله**، الموقع الإلكتروني لشبكة النبأ المعلوماتية https// :annabaa.org/arabic تاريخ النشر: 24 نيسان 2020، تاريخ الاطلاع: 22 2021/01 الساعة: 8 و3د

13- الموقع الإلكتروني لجريدة اليوم السابع الإلكترونية، **كورونا تقهر المرأة**، https//www.youm7.com تاريخ النشر 2020/05/7، تاريخ الاطلاع 2021/01/22، الساعة: 8و 45د.

14- قدرة عبد الأمير الهر،(2008) **العنف ضد الزوجة وعلاقتها بالصحة النفسية لدى الزوجات العربيات المعنفات في مدينة (مالمو) بالسويد**، (ماجستير منشورة) في علم النفس، كلية الآداب العربية في الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، ص،35.

15- رجاء مكي وآخرون،(2008) **إشكالية العنف**، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط1، ص،2.

16- لبنى النجار كوثر،(2020) "**العنف القائم على النوع الاجتماعي في ظل وباء كوفيد 19، عندما يتم حجر الضحية وتكبيل تحركات الجمعيات**"، **نشرية كوثريات الإلكترونية**، العدد 76، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، كوثر، ب، ن.

17- الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة مباشر، **كورونا يضاعف معدلات العنف الزوجي في تونس**، **net** .www.aljazeera تاريخ النشر: 2020/4/2، تاريخ الاطلاع: 2021/01/24، الساعة: 8.00.

18- الموقع الإلكتروني لجريدة العربي الجديد، **شهادات صادمة لمغربيات تعرضن للعنف في الحجر الصحي** www.alaraby.co.uk ، تاريخ النشر: 2020/06/1، تاريخ الاطلاع 2021/01/24، الساعة: 8و 15د.

19 الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة مباشر، **بعد حصارهن منزليا بسبب كورونا، نساء ايطاليا المعنفات يواجهن صعوبة في طلب المساعدة،** www.aljazeera. **net** تاريخ النشر: 2020/4/5، تاريخ الاطلاع: 2021/01/24، الساعة: 8و 58د.

20- الموقع الإلكتروني لقناة فرنس 24 مباشر، **الحجر المنزلي بسبب الوباء، كابوس النساء المعنفات الفرنسيات**،www.france24.com تاريخ النشر: 2020/4/9، تاريخ الاطلاع:2021/01/24، الساعة: 9 و03د.

21- الموقع الإلكتروني لقناة euronews ، **تزايد ظاهرة العنف الأسري خلال فترة الحجر الصحي في فرنسا**، www.arabic.euronews.com، ، تاريخ النشر: 2020/6/5، تاريخ الاطلاع: 2021/01/24، الساعة: 9و 22د

22- الموقع الإلكتروني لجريدة جريدة الشروق اليومية الجزائرية، **الحجر الصحي يرفع من معدلات العنف الأسري وسط الجزائريين**،:www.echoroukonlaine.com، تاريخ النشر: 2020/04/18، تاريخ الاطلاع، 2021/01/24، الساعة: 9و 10د.

23- هبة علي حسن،(2003) **الاساءة إلى المرأة**، القاهرة، مكتبة الأبحاث المصرية، ص،18.

24- أحمد زايد،(2003) **الأسرة والطفولة**، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، ط1، ص، 242.

25- أمل الأحمد،(2001) **بحوث ودراسات في علم النفس**، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، ص،120.

26- الموقع الإلكتروني للبنك الدولي، **التصدي لآفة العنف ضد المرأة، أمر حاسم لتحقيق التعافي المستدام**، مدونات البنك الدولي،.www.worldbank.org تاريخ النشر 2020/08/12، تاريخ الاطلاع، 2021/01/25، الساعة: 12و 40د.

27- الموقع الالكتروني لقناة DW، **غوتيرس يدعو للسلام في المنازل وحماية النساء أثناء الحجر**،/www. DW.om/or تاريخ النشر 2020/04/06، تاريخ الاطلاع 2021/01/25، الساعة: 14و12د.

28- الموقع الإلكتروني لمجلس حقوق الإنسان، الأمم المتحدة، ، **كلمة مقررة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في سيلق الحجر المنزلي الذي فرضه كوفيد 19**،www.ohchr.org/ar تاريخ النشر 2020/03/27، تاريخ الاطلاع: 2021/01/25، الساعة: 16 و32د.

29- الموقع الإلكتروني لإذاعة مونت كالو الدولية، **النساء في مهب كورونا والعنف المنزلي**،www،mc.doualia.com تاريخ النشر، 2020/4/3، تاريخ الاطلاع، 2021/01/25، الساعة: 18 و16د.

30- الموقع الالكتروني لقناة الجزيرة مباشر، **في ظل كورونا وباء آخر مستفحل، عنف أسري ضد النساء وعلى الحكومات إعطاء الأولوية لسلامتهن**،www. aljazeera.net تاريخ النشر 2020/05/29، تاريخ الاطلاع، 2021/01/25، الساعة 17و 42د.

31- الصفحة الالكترونية لقناة BBC العربية، **فيروس كورونا، من يحمي النساء من العنف المنزلي المتصاعد**، BBC.com/arabic تاريخ النشر: 10/ ابريل/2020، تاريخ الاطلاع، 2021/01/25، الساعة: 20و45د.

32- الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة مباشر، **خمس مرات كورونا يضاعف معدلات العنف الزوجي في تونس**،www. aljazeera.net تاريخ النشر 2020/4/2، تاريخ الاطلاع، 2021/02/25، الساعة: 17و 47د.